فتنة !

حسين شبكشي

يتفق الكثيرون على أن مشروع وفكرة حزب «الإخوان المسلمين» هو حركة فتنة لصفوف المسلمين، وخلط خطير وخبيث بين السياسة والدين، والمحصلة لمشروع الإخوان السياسي حتى اليوم هي تعصب وتفتيت وتشدد، ووصل في بعض المراحل للقتل وسفك الدماء (مع الاعتراف التام بوجود حالات لا يمكن فهمها، وبالتالي قبولها، من الاستبداد والعنف السياسي الرسمي في أكثر من دولة).

والآن يسعى تنظيم الإخوان المسلمين «لتطوير» مشروعه السياسي بتطوير البرنامج المعلن في مصر كبالون اختبار عام، وأبدى فيها استعداده لإنشاء «هيئة علماء» لتكون مستشارة للبرلمان. وقد أدرك الكثير من المراقبين أن هذا المشروع يتشابه (إن لم يكن يقلد تماما) المشروع الموجود في الثورة الإيرانية ونظامها القائم، وتحديدا «هيئة الخبراء» ودوره الفعال والمؤثر على سائر مؤسسات الحكم هناك.

والإصلاح والتطوير اللذان تنشدهما حركة الإخوان المسلمين يكونان ترجمة لتخبط وحيرة شديدتين، أصابتا قلب الحركة والتي بدأ بعض قيادتها في الإدراك أنهم قد يكونون خارج إطار الزمن، وأن خطابهم المطروح بات لا ينسجم ولا يتوافق مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للدول والأوطان والناس ومجتمعاتها. مشاريع الإخوان السياسية في ظاهرها تبدو علامات الانعزال والانفصال واضحة، فهي مشاريع لا تجمع ولا تضم الأطياف المختلفة، ولكنها تقدم الحل المعتق والتقليدي إما معي أو ضدي.

وهذا الطرح أقل ما يمكن أن يقال عنه إنه سطحي وشديد التطرف وخال من أي واقعية. وحتى أكثر مؤيدي حركة الإخوان المسلمين وطرحهم السياسي، حينما يراجعون إخفاقاتهم ومنهجهم في التعامل مع الأحداث المختلفة في مصر وسورية والأردن وفلسطين، يجدون أن المحصلة النهائية كانت تقدم فكرا «متمردا» في كثير من الأحيان لأجل التمرد فقط لا غير. لم يعد من المقنع ولا المقبول أن يكون الطرح السياسي لأجل أن يلقى القبول، وإحسان الظن المطلق أن يتم تغليفه بالعباءة الدينية ليكسب وينال جدارة الاستحقاق، الناس لم تعد ساذجة، وباتت تتطلب المزيد، وهذا المزيد له علامات واضحة وصريحة، لعل أوضحها القدرة الجادة على إحداث تعايش عقلاني ما بين أطياف المجتمع نفسه بكافة أشكاله وتياراته، وما بين سائر العالم بمختلف قبائله وشعوبه.

سواء سعى هذا المشروع الإخواني لتقليد إيران أو الاتحاد السوفيتي، فهذه أفكار انعزالية ومتطرفة، ولا يمكن قبول ترويجها باستغلال الدين الحنيف. الإسلام تعرض ولا يزال يتعرض للكثير من الحملات المؤذية ممن يستغل إقبال الناس عليه، ومن خلال هذا الاندفاع والإقبال، يأتي المشروع السياسي «الخاص». فرضية مشروع الإخوان الأساسي فيها خطأ فادح فهي تفترض أنها وحدها (مثل غيرها) لديها الملكية الحصرية باسم الدين، وهذا وهم ستظل الحركة تدفع ثمنه حتى تفيق من الفتنة التي سببتها.

عن / صحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية

دولة الكويت تفخر بانجازاتها لصالح الأطفال

الكويت / كونا :

أعربت دولة الكويت عن ارتياحها لما حققته من نتائج كبيرة في تعميم التعليم الابتدائي وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية وقبل الموعد المحدد لذلك في عام ٢٠١٥ إضافة إلى انجازات حققتها في مجالات أخرى معنية بحقوق الأطفال وسلامتهم.

جاء ذلك في كلمة وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة ألقاها السكرتير أول صلاح حمدان السيف أمام اللجنة الاجتماعية والإنسانية والثقافية التابعة للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين خلال مناقشتها بند "تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها".

وقال السيف أن دولة الكويت تعتبر من الدول "ذات المعدلات التنموية العالية" حيث سارعت في وضع الخطط والبرامج التعليمية والصحية لرعاية الطفولة من خلال إنشاء المؤسسات الحكومية والأهلية المختصة بالطفل وأهمها اللجنة العليا للطفل والأسرة.

وأضاف أن من أهم مسؤوليات اللجنة متابعة تنفيذ بنود الاتفاقيات وتوصيات المؤتمرات المعنية بالطفل والأسرة مشيرا إلى أن دولة الكويت صادقت على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١ كما صادقت على البروتوكولين الاختياريين بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

وأشار إلى أن الكويت تعد طرفا في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ الخاصة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال وتطبيق الإجراءات الفورية للقضاء عليها.

وأشاد بكافة المساعي المبذولة لإعداد مختلف التقارير المقدمة من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة بان كي مون والممثلين الخاصين والمستقلين تحت هذا البند وذلك لتسليطهم الضوء على جميع مشاكل العنف الممارسة ضد الأطفال وأسبابها ووضع التدابير اللازمة للتصدي لها.

واكد أهمية ما جاء في تلك التقارير من أهداف وتوصيات تساهم في تحقيق تقدم ونتائج ايجابية في مجال النهوض بحقوق الأطفال.

وقال السيف انه يتفق مع ما ذهب إليه الخبير المستقل المعني بإجراء دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال في تقريره من أن الجهود المشتتة القائمة على ردود الفعل التي تهدف للحد من العنف ضد الأطفال لن تؤتي اكلها "الا أن هناك أوضاعا مأساوية يعيشها الطفل اللبناني والفلسطيني تكرس تشتت هذه الجهود وذلك في ظل استمرار العنف والاحتلال".

وتساءل "كيف يمكن لأي جهد للحد من العنف ضد الأطفال اللبنانيين والفلسطينيين أن يكون مستمرا عندما تذكر الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون لأطفال في الصراعات المسلحة راديكا كوماراسوامي في تقريرها أن الأطفال في لبنان شكلوا ثلث مجموع المدنيين الذين قتلتهم اسرائيل في عدوانها على لبنان في صيف ٢٠٠٦ كما أنهم شكلوا ثلث عدد المصابين".

وأضاف متسائلا "كيف يمكن لأي جهد أن يستمر في ظل إقامة جدار فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة وتكون له عواقبه الإنسانية على نفسية الطفل الفلسطيني".

واقتبس ما ذكرته كوماراسوامي في بيانها الاستهلالي بأنها التقت طفلا أثناء زيارتها للمنطقة العربية فسألها عن سبب قلة أفعال الأمم المتحدة بالمقارنة مع كثرة الكلام مضيفا انه "ومع يقيننا بأن هذا الطفل سمع مرارا من الكبار مثل هذا الاستفسار الذي ينم عن اليأس الا أن هناك الكثير من الحكمة والتحفيز من أجل العمل للحد من العنف ضد الأطفال الذين هم مستقبلنا ومستقبل البشرية جمعاء".

أخبار متفرقة

غداً الاثنين اللجنة العمانية الألمانية المشتركة تعقد اجتماعها

مسقط / وكالات :

عقدت امس الاثنين في مسقط أعمال الدورة العاشرة للجنة العمانية الألمانية المشتركة ويرأس الجانب العماني فيها السيد بدر بن حمد بن حمود البوسعيدى أمين عام وزارة الخارجية فيما يرأس الجانب الالماني الدكتور برند بافن باخ وكيل وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا.

وتناقش اللجنة المشتركة التي تستمر لمدة يومين مختلف مجالات التعاون القائمة بين البلدين وخاصة المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والفنية وسبل تطويرها إلى جانب استعراض نتائج الدورة التاسعة للجنة المشتركة والتي عقدت في مسقط في شهر مارس عام ٢٠٠٤ إضافة إلى الأمور ذات الاهتمام .

الأربعاء القادم..الوزراء المعنيون بشؤون البلديات بدول مجلس التعاون يجتمعون في الرياض

الرياض / وام

يعقد أصحاب السمو والمعالي الوزراء المعنيين بشؤون البلديات بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعهم الدوري الحادي عشر في الرياض يوم الأربعاء القادم.

ويناقش المجتمعون ماورد في محضر الاجتماع السادس عشر لكبار مسؤولي البلديات بدول المجلس والذي يسبق هذا الاجتماعكما سيتناول الاجتماع عددا من القضايا التي تدخل في إطار العمل البلدي المشترك مثل التخطيط العمراني الاستراتيجي الشامل والبيئة الحضرية وتدريب الكوادر الوطنية وتحفيز الاستثمار في تمويل المشاريع البلدية والرسوم البلدية وطرق تحصيلها ووحدة أعمال ونظم البناء ووحدة المحافظة على التراث العمراني إضافة إلى عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك ويأتي في مقدمتها قاعدة المعلومات البلدية في دول مجلس التعاون وكتاب العمل البلدي وإنشاء المراصد الحضرية والتوعية والتثقيف في مجال العمل البلدي والإستراتيجية الموحدة للعمل البلدي وتطوير المرافق الخدمية على الطرق السريعة والتعاون بين دول مجلس التعاون والمنظمات الدولية .

وأكد صاحب السمو الملكي الأمير متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية في السعودية أهمية هذه الاجتماعات بين الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز العمل البلدي والتنسيق الدائم في جميع المجالات التي تهم المواطن الخليجي وتيسير الإجراءات لمواطني مجلس التعاون .

العام المقبل ..المنتدى العربي الأول للمياه يعقد في السعودية

الرياض / وكالات :

تستضيف المملكة المنتدى العربي الأول للمياه خلال شهر أكتوبر من العام القادم ٢٠٠٨ والذي سيستمر لمدة ٣ أيام لإعداد ورقة عمل حول الأمن المائي والتنمية المستدامة لعرضها على المجلس العالمي للمياه الذي سيعقد في تركيا عام ٢٠٠٩. ويأتي عقد المنتدى بعد أن وافق مجلس محافظي المجلس العربي للمياه على انعقاده بالمملكة تلبية لدعوة من مساعد وزير الدفاع والطيران للشؤون العسكرية الرئيس الفخري للمجلس العربي للمياه رئيس مجلس جائزة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للمياه والرئيس الشرفي للمجلس الأمير خالد بن سلطان بن عبدالعزيز. يشار إلى أن المجلس وافق في اجتماعه على إنشاء جائزة باسم المجلس العربي للمياه تمنح كل ٣ سنوات لأفضل بحث تطبيقي مبتكر يقدم فكرا جديدا لحل مشكلات المياه العربية..

وزيـــرة الاقتـــصاد :

الإمارات تحتل المرتبة الأولى عربيا بجاهزية المعاملات الالكترونية

دبى / وام :

ترأست معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة الاقتصاد اجتماعا للجنة متابعة تطبيق قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية بمقر ديوان وزارة الاقتصاد بدبي .

وقالت معاليها انه في ظل الخطة الإستراتجية الوطنية لدولة الإمارات والقانون الاتحادي رقم /١/ لسنة ٢٠٠٦ في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية قامت وزارة الاقتصاد بإصدار القرارين الوزاريين رقم ١١٤ و٤٠٦ لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ أحكام القانون تضم في عضويتها عدد من المختصين وممثلي الوزارات والجهات المعنية بتطبيق القانون في الدولة .

وأضافت إن دولة الإمارات تحتل المرتبة الأولى عربيا على صعيد الجاهزية بالمعاملات الالكترونية مع العلم أن وحدة المعلومات الاقتصادية التابعة للدورية الدولية /ذا إيكونوميست /درست جاهزية دولة الإمارات في المعاملات الإلكترونية وصنفتها بالمرتبة ٣٣ عالميا .

وأوضحت ان الهدف هو الوصول إلى مصاف الدول العشر الأولى بالجاهزية في المعاملات والتجارة الإلكترونية خلال الفترة المقبلة وسيساهم قرار مجلس الوزراء بتعيين هيئة تنظيم الاتصالات كمراقب لخدمات التصديق الإلكترونية بتحقيق هذه الغاية كونها جهة مختصة تملك الخبرات التقنية والكوادر البشرية المؤهلة للقيام بالمهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها ..مشيرة إلى إنشاء إدارة تعنى بشكل محدد في التجارة الالكترونية فيما ستتابع وزارة الاقتصاد دورها الإشرافي وإصدار اللوائح التنفيذية وفقاً لأحكام القانون.

وقالت انه تماشيا مع نمط دولة الإمارات في وضع استراتيجيات مستقبلية وضعت الهيئة خطة عمل مستقبلية لتطبيق قانون التجارة الإلكترونية تتضمن ثلاث مراحل رئيسية تتلخص أولا بوضع الإطار التنظيمي لمعاملات التجارة الإلكترونية بما يكفل شفافية التبادلات وحماية المستهلك وتتلخص المرحلة الثانية بالعمل على تقوية المصداقية العامة بالتجارة الالكترونية أما المرحلة الثالثة فهي العمل على المساهمة في تطوير الاقتصاد الرقمي لدولة الإمارات بما يتماشى مع الإستراتيجية العامة للحكومة الاتحادية.

وقد تخلل الاجتماع تقديم ورقة حول ما تم انجازه منذ إصدار القانون وإنشاء اللجنة ونتائج عمل اللجنة والخطوات القادمة في تطبيق القانون حيث أوضحت الورقة أنه بعد نفاذ القانون الاتحادي رقم /١/ لسنة ٢٠٠٦ في شأن المعاملات والتجارة الالكترونية أصدرت معالي الشيخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة الاقتصاد القرارين الوزاريين رقم /١١٤/ و /٤٠٦/ لسنة ٢٠٠٦ بهدف تشكيل لجنة لمتابعة تنفيذ أحكام القانون تضم في عضويتها عدداً من المختصين وممثلي الوزارات والجهات المعنية بتطبيق القانون في الدولة.

وتم التأكيد على دور اللجنة المشكلة لمتابعة تطبيق قانون المعاملات والتجارة الالكترونية والطابع الإشرافي لها ودورها في تقديم التوصيات والمقترحات والتصورات وبالأخص متابعة تنفيذ قانون المعاملات والتجارة الالكترونية واللوائح والقرارات الصادرة بموجبه وتقديم التوصيات حول ما يتوجب إصداره من لوائح تنفيذية للقانون والنظر في أي مقترح يتعلق بتطوير أحكام القانون وآليات تنفيذه مع ما يتماشى مع افضل الممارسات الدولية وإصدار التوصيات في هذا الشأن..كما تم التأكيد على اقتراح الجهات التي لها دور في تنفيذ القانون وتقديم مقترحات حول اختصاص هذه الجهات.

واشارت الورقة إلى انه بالاستناد لما نصت عليه المادة /٢٠/ من القانون الاتحادي رقم /١/ لسنة ٢٠٠٦ وتوصيات اللجنة وافق مجلس الوزراء الموقر بموجب قراره رقم /٢٩١/ ٨ / / لسنة ٢٠٠٦ على تعيين هيئة تنظيم الاتصالات كمراقب لخدمات التصديق بهدف ترخيص وتصديق ومراقبة أنشطة مزودي خدمات التصديق والإشراف عليها على أن تتابع وزارة الاقتصاد دورها الإشرافي وفقا لأحكام القانون.

وتم التأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار طبيعة خدمة التصديق الالكتروني على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وأهمية تطبيق الممارسات الفُضلى التي من شأنها أن تعزز مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة الريادي في المنطقة من حيث التجارة والتقدم الالكتروني وبالتالي تجنب أي قيود غير ضرورية لضمان تطبيق أمثل لأحكام القانون.

وقد قامت هيئة تنظيم الاتصالات بإنشاء إدارة تعنى بالتجارة الالكترونية وتعيين مكتب استشاري كندي متخصص بإعداد دراسة تفصيلية حول موضوع ترخيص وتصديق ومراقبة أنشطة مزودي خدمات التصديق الالكترونية /سيرتيفيكاشن سيرفيس بروفيدرز/ استندت فيها إلى الممارسات الدولية الفضلى .

وبهذا الخصوص قدمت الهيئة عرضا مفصلا حول الدراسة بما في ذلك تقييم معايير المقارنة للأطر القانونية المتعلقة بتنظيم خدمات التصديق وإدارة التجارة الرقمية والتوقيع الإلكتروني وفقا لأفضل الممارسات الدولية ورفعتها إلى اللجنة التي وافقت برئاسة معالي وزيرة الاقتصاد على تطبيق الأطر التنظيمية المحددة فيها كما ستقوم الهيئة بنهاية شهر نوفمبر المقبل بالانتهاء من وضع إطار التراخيص لخدمات التصديق الإلكتروني بما فيها السياسات والمعايير لترخيص تلك الشركات وستعرض على أعضاء اللجنة بعد ذلك مباشرة لدراسة المسودة وإبداء ملاحظاتهم ومقترحاتهم بشأنها تمهيداً لإقرار اللائحة التنفيذية من قبل معالي وزيرة الاقتصاد وفقا لما نص عليه القانون.

الأمير الوليد يستقبل السفير الغاني لدى المملكة العربية السعودية

الرياض / متابعة / فراس اليافعي :

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة في مكتب سموه بالرياض مؤخراً سعادة سفير جمهورية غانا السيد رشيد باوا. وقد حضر اللقاء الأستاذ أحمد بن فهد الطبيشي المساعد التنفيذي لسمو رئيس مجلس الإدارة، والأستاذة نهلة العنبر مديرة إدارة البرتوكول في شركة المملكة القابضة.

وقد بدأ اللقاء بالسلام على سمو الأمير الوليد بن طلال، ونقل لسموه تحيات وتقدير فخامة رئيس غانا جون اجيكوم كوفور وتحيات رئيس الوزراء الحاجي اليوماهاما. وخلال اللقاء تبادل الطرفان الأحاديث الودية وعدد من المواضيع التى تهم البلدين على الصعيد الاقتصادي. هذا وقد نقل سعادة السفير لسموه مدى التأثير الايجابي لزيارة سموه الأخيرة لغانا على اقتصاد الجمهورية.

كما أبلغ سعادة السفير سمو الأمير عن التطورات فى مشروع إعادة بناء فندق موفنبيك فى أكرا ومتى يصبح جاهزا لتحسين مستوى إقامة السياح فى البلاد. هذا وتناقش سموه مع سعادة السفير حول المشاريع الإستثمارية المتاحة فى قطاعي المواصلات والتغذية. وكرّر السفير دعوة حكومة غانا لسموه لزيارة البلاد والإطلاع على المشاريع الإستثمارية الجديدة.

وخلال زيارة الأمير الوليد لغانا العام الماضي، قام الرئيس والأمير الوليد بإفتتاح مدرسة "الأمير الوليد بن طلال" ومركز "الوليد بن طلال الصحي النموذجي" التي تم إنشاؤهما في أكرا، غانا. وفي عام ٢٠٠٤م، منحت جامعة الدراسات التطويرية من مدينة تاملي في غانا شهادة الدكتوراه الفخرية لسمو الأمير الوليد بن طلال تقديرا لإنجازات سموه المتميزة في الإدارة، ولنظرته الثاقبة التي جعلت منه مستثمر عالمي، ولخبراته ومهاراته الأكاديمية والإدارية والتجارية، ولدوره الإنساني ودعمه للفقراء والمحتاجين في جميع أنحاء العالم. وكان سموه قد منح خلال زيارته في عام ٢٠٠٣م ميدالية المواطنة الفخرية لمملكة الأشانتي، من قبل ملك قبيلة الأشانتي أوتومفو أوساي دوتو الثاني تكريما لزيارته لمملكتهم ودعمه للبلاد. وقدم الأمير الوليد حينها تبرعا بمبلغ ١٠٠ الف دولار أمريكي لدعم البرامج التعليمية للأطفال والتي ترعاها الدولة، و٣٠٠ ألف دولار لدعم التعليم التأهيلي للأطفال، و٦٠٠ ألف دولار لدعم أبحاث مكافحة مرض الإيدز ليصل بذلك مجموع تبرعات سموه إلى مليون دولار.

هذا وقد تكفل الأمير الوليد في عام ٢٠٠٣م تكاليف حج ١٥٠ حاج من مواطني جمهورية غانا بتكلفة إجمالية تزيد من المليون ريال سعودي. وجاءت بادرة سموه الكريمة تلبية لطلب من حكومة غانا للمساعدة في تحقيق أمنية عدد من المواطنين الغانيين بأداء فريضة الحج.

دبي القابضة ترعى جوائز الشرق الأوسط لإنجازات الأعمال

دبي القابضة ترعى جوائز الشرق الأوسط لإنجازات الأعمال

دبي / وام :

أعلنت دبي القابضة مشاركتها كراع رسمي لجوائز الشرق الأوسط لإنجازات الأعمال في خطوة تعكس التزامها بتعزيز التميز وتشجيع الأعمال لتحقيق أعلى مستويات الأداء .

وسيتم تسليم الجوائز التي تستهدف تكريم أبرز النجاحات والإنجازات وأفضل ممارسات الأعمال في مختلف أنحاء الشرق الأوسط على هامش فعاليات مؤتمر القادة في دبي – منتدى الأعمال ٢٠٠٧ وذلك خلال حفل عشاء سيقام خصيصا لهذا الغرض يوم ١٨ نوفمبر المقبل .

من جانبه قال فاضل العلي الرئيس التنفيذي للعمليات في دبي القابضة نحن فخورون برعاية جوائز الشرق الأوسط لإنجازات الأعمال التي تجمع نخبة من قيادات الأعمال في المنطقة لتكريم الابتكار والتميز.. وكلنا ثقة بأن شراكتنا مع الجائزة سترسي قواعد صلبة لتنظيم حدث رفيع المستوى لتكريم الإنجازات المتميزة في قطاع الأعمال على مستوى المنطقة.

وأضاف أن دبي القابضة تؤمن بأهمية التقدير والتكريم كمحفز رئيسي لرفع مستوى أداء الموظف وبالتالي دعم التميز المؤسسي ومن هنا حرصنا على تبني العديد من البرامج والمبادرات مثل برنامج "ليد أون" والتي يستهدف تطوير المهارات القيادية لدى نخبة من الموظفين من ذوي الإمكانيات والمؤهلات العالية .

بدوره أكد آلان كيلي مدير الفعاليات في جائزة الشرق الأوسط لإنجازات الأعمال أن الدعم الذي قدمته دبي القابضة ساهم بفعالية في تعزيز مكانة الجائزة .. منوها الى أن الفوز بإحدى هذه الجوائز يمثل شرفاً كبيراً للفائز ونحن بدورنا ندعو كافة قيادات الأعمال للانضمام إلينا وتقديم المشاركات التي تمثل أهم إسهاماتهم وإنجازاتهم".. مشيراً إلى أن فعاليات الحفل هذا العام ستشهد إضافة جائزتين خاصتين لتكريم شخصيتين بارزتين في قطاع الأعمال.

وستمنح جائزة "أفضل إنجاز عالمي لرائد أعمال من الشرق الأوسط" لإحدى الشخصيات الإقليمية البارزة التي أسهمت في تحسين العلاقات بين الشرق والغرب وشاركت في تقديم الدعم والمساعدة خلال الأزمات ومحاربة الفقر وكل أنواع المعاناة حول العالم.

أما جائزة " شخصية العام للقيادة المتميزة" فستمنح لشخصية قدمت نموذجاً متميزاً وغير مسبوق للقيادي الذي يتمتع بالثقة والمصداقية والاحترام المتبادل والذي حقق على مدى مسيرته إنجازات مبتكرة ونجاحات نوعية.

وبهذا الصدد قال آلان كيلي ان الجوائز الخاصة تمثل تكريماً لقيادات الأعمال في المنطقة ممن يعتبرون بمثابة نموذج وقدوة لباقي المجتمع والذين يسعون باستمرار لدفع الآخرين نحو تحقيق المزيد من النجاح.. مشيرا إلى أن الجوائز الخاصة ليست مفتوحة للترشيح .

وتتضمن الجائزة ١٢ فئة مفتوحة للترشيح وهي جائزة أفضل برنامج للحكومة الالكترونية وجائزة التجارة الدولية وجائزة التميز في مجال التسويق وجائزة أفضل موظف وجائزة الإنجاز البيئي وجائزة المسؤولية الاجتماعية للشركات وجائزة أفضل شركة صغيرة للعام وجائزة أفضل شركة عائلية للعام وجائزة أفضل شركة جديدة للعام وجائزة أفضل مقاول أعمال للعام وجائزة أفضل رجل أعمال للعام وجائزة أفضل سيدة اعمال للعام.